# فصل

## [هذا كلام في ذكر المجاز وفي بيان معناه وحقيقته] «وفيه بيان المنقول والمشترك والمجاز المرسل وعلاقته»

المجاز مفعل من جاز الشيء يجوزه إذا تعداه. وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وصف بأنه مجاز؛ على معنى أنهم جازوا به موضعه الأعلى أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً.

ثم اعلم بعد أن في إطلاق المجاز على اللفظ المنقول عن أصله شرطاً، وهو أن يقع نقله على وجه لا يعرى معه من ملاحظة الأصل. ومعنى الملاحظة أن الاسم يقع لما تقول أنه مجاز فيه بسبب بينه وبين الذي تجعله حقيقة فيه، نحو أن اليد تقع للنعمة وأصلها الجارحة لأجل أن الاعتبارات اللغوية تتبع أحوال المخلوقين وعاداتهم، وما يقتضيه ظاهر البنية وموضوع الجبلة. ومن شأن النعمة أن تصدر عن اليد ومنها تصل إلى المقصود بها والموهوبة هي منه. وكذلك الحكم إذا أريد باليد القوة والقدرة، لأن القدرة أكثر ما يظهر سلطانها في اليد، وبها يكون البطش والأخذ والدفع والمنع، والجذب والضرب والقطع، وغير ذلك من الأفاعيل التي تخبر أفضل اخبار عن وجوه القدرة وتنبىء عن مكانها، ولذلك تجدهم لا يريدون باليد شيئاً لاملابسة بينه وبين هذه الجارحة بوجه.

ولوجوب اعتبار هذه النكتة في وصف اللفظ بأنه مجاز لم يجز استعماله في الألفاظ التي يقع فيها اشتراك من غير سبب يكون بين المشتركين كبعض الأسماء المجموعة في الملاحن: مثل أن الثور يكون اسماً للقطعة الكبيرة من الأقط، والنهار

اسم لفرخ الحبارى، والليل لولد الكروان[1] كما قال:

أكلت النهار بنصف النهار ولـيـلاً أكلت بليل بهيم

وذلك أن اسم الثور لم يقع على الأقط لأمر بينه وبين الحيوان المعلوم ولا النهار على الفرخ لأمر بينه وبين ضوء الشمس أداه إليه وساقهُ نحوه.

والغرض المقصود بهذه العبارة ـ أعني قولنا المجاز ـ أن تبين أن اللفظ أصلاً مبدوءاً به في الوضع ومقصوداً، وإن جريه على الثاني إنما هو على سبيل النقل إلى الشيء من غيره، وكما يعبق الشيء برائحة ما يجاوره، وينصبغ بلون ما يدانيه، ولذلك تراهم لا يطلقون المجاز في الأعلام إطلاقهم لفظ النقل فيها حيث قالوا: العلم على ضربين: منقول ومرتجل، وإن المنقول منها يكون منقولاً عن اسم جنس كأسد وثور وزيد وعمرو، أو صفة كعاصم وحارث، أو فعل كيزيد ويشكر، أو صوت كببَّه[2] فأثبتوا لهذا كله النقل من غير العلمية إلى العلمية، ولم يروا أن يصفوه بالمجاز فيقولوا مثلاً إن «يشكر» حقيقة في مضارع شكر ومجاز في كونه اسم رجل، وإن حجراً حقيقة في الجماد ومجاز في اسم الرجل، وذلك أن الحجر لم يقع اسماً للرجل لالتباس كان بينه وبين الصخر، على حسب ما كان بين اليد والنعمة وبينها وبين القدرة، ولا كما كان بين الظهر الحامل وبين المحمول في نحو تسميتهم المزادة «راوية» وهي اسم للبعير الذي يحملها في الأصل، وكتسميتهم البعير حفضاً وهو اسم لمتاع البيت الذي يحمل عليه ـ ولا كنحو ما بين الجزء من الشخص وبين جملة الشخص كتسميتهم الرجل عيناً إذا كان ربيئة، والناقة [المِسِنّة] ناباً ـ ولا كما بين النبت والغيث وبين السماء

(1) الأقط بالتثليث وبفتح الهمزة مع تثليث القاف وبكسرتين: الجبن المتخذ من اللبن الحامض، والحبارى بالضم والقصر: طائر يضرب به المثل في البلاهة والحمق، لأنها إذا غيرت عشها نسيته وحضنت بيض غيرها، يقال «هو أبله من الحبارى، وكل شيء يحب ولده إلا الحبارى» واللفظ يطلق على الذكر والأنثى، وهو ممنوع من الصرف معرفاً ومنكراً. والكروان بالتحريك هو كما في المصباح: طائر طويل الرجلين أغبر نحو الحمامة وله صوت حسن. وقيل: هو الحجل.

(2) سيأتي تفسيره «ص 328».

والمطر حيث قالوا: رعينا الغيث يريدون النبت الذي الغيث سبب في كونه، وقالوا: أصابنا السماء، يريدون المطر. وقال: «تلقه الأرواح والسمى»[1] وذلك أن في هذا كله تأولاً وهو الذي أفضى بالاسم إلى ما ليس بأصل فيه، فالعين لما كانت المقصودة في كون الرجل ربيئة صارت كأنها الشخص كله، إذ كان لولا هداها لا يعي شيئاً مع فقدها، والغيث لما كان النبت يكون عنه صار كأنه هو، والمطر لما كان ينزل من السماء عبروا عنه باسمها.

واعلم أن هذه الأسباب الكائنة بين المنقول والمنقول عنه تختلف في القوة والضعف والظهور وخلافه، فهذه الأسماء التي ذكرتها إذا نظرت إلى المعاني التي وصلت بين ما هي له وبين ما ردت إليه وجدتها أقوى من نحو ماتراه في تسميتهم الشاة التي تذبح عن الصبي إذا حلقت عقيقته عقيقة[2]، وتجد حالها بعدُ أقوى من حال العقيرة في وقوعها للصوت في قولهم: رفع عقيرته. وذلك أنه شيء جرى اتفاقاً، ولا معنى يصل بين الصوت وبين الرجل المعقورة. على أن القياس يقتضي أن لا يسمى مجازاً ولكن يجري مجرى الشيء يُحكم فيه بعد وقوعه، كالمثل إذا حكى فيه كلام صدر عن قائله من غير قصد إلى قياس وتشبيه، بل الإخبار عن أمر من قصَده بالخطاب كقولهم [في] «الصيف ضيعت اللبن»[3].

ولهذا الموضع تحقيق لا يتم إلا بأن يوضع له فصل مفرد. والمقصود الآن غير ذلك لأن قصدي في هذا الفصل أن أبين أن المجاز أعم من الاستعارة، وأن الصحيح من القضية في ذلك أن كل استعارة مجاز وليس كل مجاز استعارة،

(1) السمى جمع سماء بمعنى المطر، والأرواح: الرياح.

(2) العقيقة شعر كل مولود من الناس والبهائم يولد وهو عليه.

(3) المثل يضرب لمن ضيع الشيء في وقته وعاد يطلبه بعد فواته. وسببه أن امرأة كرهت زوجها الموسر فطلقها فتزوجت بمملق، وأرسلت تستميح زوجها الأول فقاله، فالتاء مكسورة. ويروى أن الأسود بن هرمز طلق امرأته العنود الثنية وتزوج بامرأة جميلة غنية من قومه فحدث ما أوجب طلاقها ثم راسل الأولى فقالته في بيتين من الشعر، فأيهما كان السابق؟

وذلك أنا نرى كلام العارفين بهذا الشأن ـ أعني علم الخطابة ونقد الشعر[1] ـ والذين وضعوا الكتب في أقسام البديع يجري على أن الاستعـ ة نقل الاسم عن أصله إلى غيره للتشبيه على حد المبالغة.

قال القاضي أبو الحسن في أثناء فصل ذكرها فيه: ومِلاك الاستعارة تقريب الشبه ومناسبة المستعار للمستعار منه. وهكذا تراهم يعدونها في أقسام البديع حيث يذكر التجنيس والتطبيق والتوشيح ورد العجز على الصدر[2] وغير ذلك من غير أن يشترطوا شرطاً ويعقبوا ذكرها بتقييد، فيقولوا ومن البديع الاستعارة التي من شأنها كذا، فلولا أنها عندهم لنقل الاسم بشرط التشبيه على المبالغة إما قطعاً وإما قريباً من المقطوع عليه لما استجازوا ذكرها مطلقة غير مقيدة. يبين ذلك أنها إن كانت تسارق المجاز[3] وتجري مجراه حتى تصلح لكل ما تصلح له[4]،

---

(1) لم يقل علماء البيان لأن البيان لم يكن قبله علماً بل هو الذي جعله علماً بهذا الكتاب وإنما خاض الباحثون في نقد الكلام في بعض مسائله ولم يضعوا لها حدوداً ولا رسوماً اصطلاحية تكون بها علماً أو فناً.

(2) كتب شيخنا في تفسير هذه الاصطلاحات ما نصه:
التطبيق: المطابقة كقوله تعالى: ﴿وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦] والتوشيح كون فاتحة دالة بمعناها على خاتمته كقول أبي فراس:

إذا ما ثار سيف الدين ثرنا ... كما هيجت آساداً غضابا
أسنته إذا لاقى طعانا ... صوارمه إذا لاقى ضرابا
دعانا والأسنة مشرعات ... فكنا عند دعوته الجوابا

ورد العجز على الصدر: تكرير كلمة في الشطرين من الشعر، أو الفقرتين من النثر كقول بعضهم:

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه ... وليس إلى داعي الندى بسريع

(3) فسر شيخنا تسارق بقوله: تنظر إليه وتميل إليه. وأرى أنها محرفة أصلها تساوقه بالواو أي تشاركه في المساق أو السياق الواحد، ويفسرها في المعنى ما بعدها.

(4) قوله: «حتى يصلح لكل ما تصلح له» صححه شيخنا بالعكس وبينه في الدرس في حاشية نسخته بأن معنى الأصل: حتى يصلح المجاز لكل ما تصلح له الاستعارة (قال) وهذا غير ما يراه أو يريده (أي المؤلف) فالصواب حتى تصلح الاستعارة لكل ما يصلح له المجاز كما أصلحناه انتهى. وأقول: الظاهر من السياق أنه لا فرق بين الضبطين هنا، لأن كلاً منهما مراد فقوله: «حتى يصلح لكل ما تصلح له» يستلزم عكسه وهو: وتصلح لكل ما =

فذكرُها في أقسام البديع يقتضي أن كل موصوف بأنه مجاز فهو بديع عندهم حتى يكون إجراء اليد على النعمة بديعاً، وتسمية البعير حَفَضاً والناقة ناباً والربيئة عيناً والشاة عقيقة بديعاً كله، وذلك بيّن الفساد.

وأما ما نجده في كتب اللغة من إدخال ما ليس طريق نقله التشبيه في الاستعارة، كما صنع أبو بكر بن دريد في الجمهرة فإنه ابتدأ باباً فقال: (باب الاستعارات) ثم ذكر فيه: أن الوغى اختلاط الأصوات في الحرب ثم كثرت وصارت الحرب وغى وأنشد:

أضمامة من دونها الثلاثين لها وغى مثل وغى الثمانين[1]

يعني اختلاط أصواتها، وذكر قولهم «رعينا الغيث والسماء» يعني المطر وذكر ما هو أبعد من ذلك فقال: الخرس ما تطعمه النفساءُ ثم صارت الدعوة للولادة خرساً[2]، والاعذار: الختان، وسمي الطعام للختان إعذاراً وأن الظعينة أصلها المرأة في الهودج ثم صار البعير والهودج ظعينة، والخطر ضرب البعير بذنبه جانبي وركيه[3]، ثم صار ما لصق من البول بالوركين خطراً. وذكر أيضاً الراوية بمعنى المزادة والعقيقة وذكر فيما بين ذكره لهذه الكلم أشياء هي استعارة على الحقيقة، على طريقة أهل الخطابة ونقد الشعر لأنه قال: الظمأ: العطش وشهوة الماء ثم كثر ذلك حتى قالوا: «ظمئت إلى لقائك». وقال: الوَجور: ما أوجره الإنسان من دواء أو غيره[4] ثم قالوا: أوجره الرمح إذا طعنه في فيه.

---

= يصلح له. ولكن هذا لا يستلزم ذاك، لأن كل استعارة مجاز ولا عكس كما حققه المصنف، وأنكر على المتكلمين في البديع ونقد الشعر أنهم لم يفرقوا هذه التفرقة كما أنكر عليهم هنا وقال إن كلامهم بين الفساد فتأمل.

(1) الإضمامة: الجماعة من الرجال.

(2) المعروف في طعام النفساء الخرسة بالتاء. وأما الخرس فهو طعام الولادة وكلاهما بالضم.

(3) الخطر بالفتح ويكسر مع سكون الطاء فيها.

(4) الوجور بالفتح ويضم وهو ما يوجر أي يصب في الحلق.

## [المجاز معناه وحقيقته ومكان الاستعارة منه]

فالوجه في هذا الذي رواه من إطلاق الاستعارة على ما هو تشبيه كما هو شرط أهل العلم بالشعر وعلى ما ليس من التشبيه في شيء ولكنه نقل اللفظ عن الشيء إلى الشيء بسبب اختصاص وضرب من الملابسة بينهما وخلط أحدهما بالآخر أنهم كانوا[1] نظروا إلى ما يتعارفه الناس في معنى العارية وأنها شيء حول عن مالكه ونقل عن مقره الذي هو أصل في استحقاقه إلى ما ليس بأصل، ولم يراعوا عرف القوم. ووزانهم في ذلك وزان من يترك عرف النحويين في التمييز واختصاصهم له بما احتمل أجناساً مختلفة كالمقادير والأعداد وما شاركها في أن الإبهام الذي يراد كشفه منه هو احتماله الأجناس، فيسمى الحال مثلاً تمييزاً من حيث أنك إذا قلت «راكباً» فقد ميزت المقصود وبينته، كما فعلتَ ذلك في قولك: عشرون درهماً ومنوان سمناً وقفيزان براً ولي مثله رجلاً وللَّه دره رجلاً. وليس هذا المذهب بالمذهب المرضي بل الصواب أن تقصر الاستعارة على ما نقله نقل التشبيه للمبالغة، لأن هذا نقل بطرد على حد واحد وله فوائد عظيمة ونتائج شريفة فالتطفل به على غيره في الذكر وتركه مغموراً فيما بين أشياء ليس لها في نقلها مثل نظامه ولا أمثال فوائده ضعف من الرأي وتقصير في النظر.

وربما وقع في كلام العلماء بهذا الشأن الاستعارة على تلك الطريقة العامية، إلا أنه لا يكون عند ذكر القوانين وحيث تقرر الأصول. ومثاله أن أبا القاسم الآمدي[2] قال في أثناء فصل يبحث عن شيء اعترض به على البحتري في قوله:

---

(1) قوله: أنهم كانوا... الخ خبر قوله: فالوجه.

(2) هو أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي الأديب صاحب كتاب المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء والموازنة بين أبي تمام والبحتري توفي سنة 370 هـ وتقدم ذكره، قال في الموازنة: «ومما نسبوا فيه البحتري إلى سوء القسمة قوله:

فكأن مجلسه المحجب محفل وكأن خلوته الخفية مشهد

وقالوا إنه ليس في المصراع الثاني من الفائدة إلا ما في الأول لأن مجلسه المحجب هي خلوته الخفية وقوله محفل كقوله مشهد. والمعنى عندي صحيح لأن المجلس المحجب=

فكأن مجلسه المحجب محفل وكأن خلوته الخفية مشهد

إن المكان لا يسمى مجلساً إلا وفيه قوم. ثم قال: ألا ترى إلى قول المهلهل «واستبَّ بعدك يا كليب المجلس» على الاستعارة. فأطلق لفظ الاستعارة على وقوع المجلس هنا بمعنى القوم الذين يجتمعون في الأمور وليس المجلس إذا وقع على القوم من طريق التشبيه بل على وجه وقوع الشيء على ما يتصل به وتكثر ملابسته إياه، وأي شبه يكون بين القوم ومكانهم الذي يجتمعون فيه؟ إلا أنه لا يعتد بمثل هذا فإن ذلك قد يتفق حيث ترسل العبارة.

وقال الآمدي نفسه: ثم قد يأتي في الشعر ثلاثة أنواع أخر يكتسي المعنى العام بها بهاء وحسناً حتى يخرج بعد عمومه إلى أن يصير مخصوصاً، ثم قال: وهذه الأنواع هي التي وقع عليها اسم البديع وهي الاستعارة والطباق والتجنيس. فهذا نص في موضع القوانين، على أن الاستعارة من أقسام البديع ولن يكون النقل بديعاً حتى يكون من أجل التشبيه على المبالغة كما بينت لك، وإذا كان كذلك ثم جعل الاستعارة على الاطلاق بديعاً فقد أعلمك أنها اسم للضرب المخصوص من النقل دون كل نقل فاعرفه.

---

= قد يكون فيه الجماعة الذين يخصهم وفي الأكثر الأعم لا يسمى مجلساً إلا وفيه قوم. ألا ترى إلى قول مهلهل:

* واستبَّ بعدك يا كليب المجلس *

أي أهل المجلس على الاستعارة فجعل البحتري مجله الذي احتجب فيه مع من يخصه كالمحفل والمحفل هو الجمع الكثير. والخلوة الخفية قد يكون متفرداً ويكون معه محبوبه فبينها وبين المجلس فرق أي فكأنه إذا خلا خلوة خفية ففيها معه من يشاهده، ومن يشاهده يجوز أن يكون واحداً أو اثنين والمحفل لا يكون إلا عدداً كثيراً، فهذا أيضاً فرق صحيح بين المحفل والمشهد. وإنما أراد البحتري أنه لا يفعل في مجله المحجب إلا ما يفعله إذا حضره من يشاهده: ينسبه إلى شدة التصون وكرم السريرة» ا هـ وأول بيت المهلهل الذي استشهد بمصراعه الآمدي:

* نبئت أن النار بعدك أوقدت *

وبعده:

وتكلموا في أمر كل عظيمة لو كنت شاهدهم بها لم ينبسوا

واعلم أنا إذا أمعنا النظر وجدنا المنقول من أصل التشبيه على المبالغة أحق بأن يوصف بالاستعارة من طريق المعنى، بيان ذلك أن ملك المعير لا يزول عن المستعار واستحقاقه إياه لا يرتفع، فالعارية إنما كانت عارية لأن يد المستعير يد عليها ما دامت يد المعير باقية وملكه غير زائل، فلا يتصور أن يكون للمستعير تصرف لم يستفدْ من المالك الذي أعاره، ولا أن تستقر يده مع زوال اليد المنقول عنها. وهذه جملة لا تراها إلا في المنقول نقل التشبيه لأنك لا تستطيع أن تتصور جري الاسم على الفرع من غير أن تخرجه إلى الأصل: كيف ولا يعقل تشبيه حتى يكون ههنا مشبه ومشبه به، هذا والتشبيه ساذج مرسل فكيف إذا كان على معنى المبالغة، وعلى أن تجعل الثاني كأنه انقلب مثلاً إلى جنس الأول فصار الرجل أسداً وبحراً وبدراً، والعلم نوراً، والجهل ظلمة، لأنه إذا كان على هذا الوجه كانت حاجتك إلى أن تنظر به إلى الأصل أمس، لأنه إذا لم يتصور أن يكون هنا سبع من شأنه الجراءة العظيمة والبطش الشديد، كان تقديرك شيئاً آخر يتحول إلى صفته ويصير في حكمه من أبعد المحال.

وأما ما كان منقولاً، لا لأجل التشبيه كاليد في نقلها إلى النعمة فلا يوجد ذلك فيه، لأنك لا تثبت للنعمة بإجراء اسم اليد عليها شيئاً من صفات الجارحة المعلومة، ولا تروم تشبيهاً بها البتة، لا مبالغاً ولا غير مبالغ، فلو فرضنا أن تكون اليد اسماً وضع للنعمة ابتداء، ثم نقلت إلى الجارحة، لم يكن ذلك مستحيلاً، وكذلك لو ادّعى مدع أن جري اليد على النعمة أصل ولغة على حدتها وليس مجازاً، لم يكن مدعياً شيئاً يحيله العقل. ولو حاول أن يقول في مسألتنا قولاً شبيهاً بهذا فرام تقدير شيء يجري عليه اسم الأسد على المعنى الذي يريده بالاستعارة مع فقد السبع المعلوم ومن غير أن يثبت استحقاقه لهذا الاسم في وضع اللغة رام شيئاً في غاية البعد.

(وعبارة أخرى) العارية من شأنها أن تكون عند المستعير على صفة شبيهة بصفتها ـ وهي عند المالك ـ ولسنا نجد هذه الصورة إلا فيما نقل التشبيه للمبالغة دون ما سواه، ألا ترى أن الاسم المستعار يتناول المستعار له ليدل على مشاركته المستعار منه في صفة هي أخص الصفات التي من أجلها وضع الاسم الأول،

أعني أن الشجاعة أقوى المعاني التي من أجلها سمى الأسد أسداً، وأنت تستعير الاسم للشيء على معنى إثباتها له على حدها في الأسد؛ فأما اليد ونقلها إلى النعمة فليست من هذا في شيء، لأنها لم تتناول النعمة لتدل على صفة من أوصاف اليد بحال. ويحرر ذلك نكتة وهي أنك تريد بقولك: رأيت أسداً أن تثبت للرجل الأسدية، ولست تريد بقولك: له عندي يد، أن تثبت للنعمة اليدية وهذا واضح جداً.

واعلم أن الواجب كان أن لا أعد وضع الشفة موضع الجحفلة، والجحفلة في مكان المشفر ونظائره التي قدمت ذكرها في الاستعارة[1]، وأضنّ باسمها أن يقع عليه، ولكني رأيتهم قد خلطوه بالاستعارات وعدوه معدها، فكرهت التشدد في الخلاف واعتددت به في الجملة، ونبهت على ضعف أمره بأن سميته استعارة غير مفيدة، وكان وزان ذلك أن يقال المفعول على ضربين: مفعول صحيح ومشبه بالمفعول، فيتجوز باعتداد المشبه بالمفعول في الجملة ثم يفصل بالوصف، ووجه شبه هذا النحو الذي هو نقل الشفة إلى موضع الجحفلة بالاستعارة الحقيقية لأنك تنقل الاسم إلى مجانس له، ألا ترى أن المراد بالشفة والجحفلة عضو واحد، وإنما الفرق أن هذا من الفرس وذاك من الإنسان، والمجانسة والمشابهة من واد واحد، فأنت تقول: أعير الشيء اسم الموضوع له هناك (أي في الإنسان) ههنا (أي في الفرس) لأن أحدهما مثل صاحبه وشريكه في جنسه كما أعرت الرجل اسم الأسد لأنه شاركه في صفته الخاصة به وهي الشجاعة البليغة وليس لليد مع النعمة هذا الشبه إذ لا مجانسة بين الجارحة وبين النعمة، وكذا لا شبه ولا جنسية بين البعير ومتاع البيت وبين المزادة وبين البعير، ولا بين العين وبين جملة الشخص فإطلاق اسم الاستعارة عليه بعيد ولو كان اللفظ يستحق الوصف بالاستعارة بمجرد النقل لجاز أن توصف الأسماء المنقولة من الأجناس إلى الأعلام بأنها مستعارة فيقال حجر مستعار في اسم الرجل ولزم لذلك في الفعل المنقول نحو يزيد ويشكر وفي الصوت نحو «ببه» في قوله:

(1) قوله «في الاستعارة» متعلق بأعد أو بذكرها ويكون ما يتعلق بأعد محذوفاً مثل المذكور.

لأنكحنَّ ببه جارية خِدَبَّه[1]
مكرَّمة محبَّبه تجب أهل الكعبة

وذلك ارتكاب قبيح وفرط تعصب على الصواب، ويلوح ههنا شيء وهو أنا وإن جعلنا الاستعارة من صفة اللفظ فقلنا: اسم مستعار وهذا اللفظ استعارة ههنا وحقيقة هناك، فإنا على ذلك نشير بها إلى المعنى من حيث قصدنا باستعارة الاسم أن نثبت أخص معانيه للمستعار له، يدلك على ذلك قولنا: جعله أسداً وجعله بدراً وجعل للشمال يداً، فلولا أن استعارة الاسم للشيء تتضمن استعارة معناه له لما كان لهذا الكلام معنى لأن جعل لا يصلح إلا حيث يراد إثبات صفة للشيء كقولنا: جعلته أميراً وجعلته لصاً تريد أنه أثبت له الإمارة واللصوصية، وحكم جعل إذا تعدى إلى مفعولين حكم صير، فكما لا تقول صيرته، أميراً إلا على معنى أنك أثبت له صفة الإمارة كذلك لم يقل: جعلته أسداً، إلا على أنه أثبت له معنى من معاني الأسود، ولا يقال: جعلته زيداً، بمعنى سميته زيداً، ولا يقال للرجل: اجعل ابنك زيداً، يعني: سمّه زيداً، ولا يقال: لفلان ابن فجعله زيداً[2] أي سماه زيداً وإنما يدخل الغلط في ذلك على من لا يحصل هذا الشأن.

فأما قوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: 19] فإنما جاء على الحقيقة التي وصفتها وذلك أنهم أثبتوا للملائكة صفة الإناث واعتقدوا وجودها فيهم، وهذا الاعتقاد صدر عنهم لتمثلها في أذهانهم بصور الإناث وما صدر من الاسم أعني إطلاق اسم البنات. وليس المعنى أنهم وضعوا لها لفظ الإناث أو لفظ البنات اسماً من غير اعتقاد معنى وإثبات صفة، هذا محال لا يقوله عاقل، أو ما يسمعون قول اللّه عز وجل ﴿أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: 19] فإن كانوا لم يزيدوا على إجراء الاسم على الملائكة ولم يعتقدوا إثبات صفة ومعنى فأي معنى لأن يقال: ﴿أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ﴾

(1) ببة حكاية صوت صبي. وهو لقب عبد اللّه بن الحارث. وقد قالت والدته هند بنت أبي سفيان وهي ترقصه «لأنكحن ببه»... الخ والخدبة: السمينة. «وتجب أهل الكعبة» معناه المراد تغلب نساء قريش في حسنها.

(2) لعل أصله: ولد لفلان ابن الخ ليكون «فجعله» معطوفاً على ولد وإلا تصل جعله.

ـ هذا ولو كانوا لم يقصدوا إثبات صفة ولم يفعلوا أكثر من أن وضعوا اسماً لما استحقوا إلا اليسير من الذم، ولما كان هذا القول كفراً منهم، والأمر في ذلك أظهر من أن يخفى، ولكن قد يكون للشيء المستحيل وجوه في الاستحالة فتذكر كلها وإن كان في الواحد منها ما يزيل الشبهة ويتم الحجة.